هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

# إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

## تقرير مراجعة البرامج في الكلية

**برنامج بكالوريوس التربية الرياضية**

**كلية التربية الرياضية**

**جامعة البحرين**

**مملكة البحرين**

**تاريخ المراجعة: 23-25 أكتوبر 2017**

HC106-C2-R106

# جدول المحتويات

عملية مراجعة البرامج في الكلية ..... 2

1. المؤشر (1): برنامج التعلّم ..... 7

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج ..... 14

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين ..... 23

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة ..... 32

5. الاستنتاج ..... 38

*© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب- مملكة البحرين 2018*

# عملية مراجعة البرامج في الكلية

## أ. إطار مراجعة البرامج في الكلية

من أجل تلبية الحاجة إلى وجود نظامٍ صارمٍ لضمان الجودة في منظومة التعليم في مملكة البحرين، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب بتطوير وتنفيذ عمليتين للمراجعة الخارجية للجودة هما: المراجعة المؤسسية ومراجعة البرامج في الكلية، حيث إن من المؤمل أن تؤدي نتائجهما إلى زيادة الثقة في نظام التعليم العالي في مملكة البحرين على المستوى الوطني، والإقليمي، والعالمي.

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لمراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية، وهي:

- تزويد صانعي القرار (في مؤسسات التعليم العالي، هيئة جودة التعليم والتدريب، ومجلس التعليم العالي، والطلبة وأولياء أمورهم، وجهات التوظيف المحتملة للخريجين، والجهات الأخرى ذات العلاقة) بأحكام تستند إلى الأدلة حول جودة برامج التعلّم؛
- دعم تطوير العمليات الداخلية لضمان الجودة من خلال المعلومات حول الممارسات الجيدة الناشئة والتحديات، إلى جانب الآراء التقييمية والتحسين المستمر؛
- تعزيز سمعة قطاع التعليم العالي البحريني إقليميًّا وعالميًّا.

أما المؤشرات الأربعة التي تستخدم لقياس ما إذا كان البرنامج مستوفيًا للحد الأدنى من المعايير أم لا، فهي:

المؤشر (1): **برنامج التعلّم**

*يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.*

المؤشر (2): **كفاءة البرنامج**

*يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.*

المؤشر (3): **المعايير الأكاديمية للخريجين**

*الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.*

المؤشر (4): **فاعلية إدارة وضمان الجودة**

*تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.*

وتشير لجنة المراجعة في تقرير المراجعة فيما إذا كان البرنامج مستوفيًا لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة. وتستنتج حكمًا نهائيًّا كما هو موضَّح في الجدول التالي:

**جدول رقم 1: معايير الحُكم**

| المعايير | الحُكم |
|---|---|
| جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة | جدير بالثقة |
| استيفاء اثنين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم (1) | هناك قدْر محدود من الثقة |
| استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات | غير جدير بالثقة |
| في جميع الحالات وعندما يكون المؤشر رقم (1) غير مُستوفٍ | |

## ب. عملية مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية في جامعة البحرين

أُجريت عملية مراجعة البرامج في الكلية لبرنامج بكالوريوس التربية الرياضية في كلية التربية الرياضية – جامعة البحرين، من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب، بموجب التخويل الممنوح لها لمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين. وقد تم إجراء الزيارة الميدانية في تاريخ 23–25 أكتوبر 2017 .

ومن ثمَّ يقدم هذا التقرير وصفًا لعملية المراجعة التي قامت بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، والنتائج التي توصلت إليها لجنة المراجعة لبكالوريوس التربية الرياضية؛ استنادًا إلى تقرير

التقييم الذاتي والملاحق التي قدمتها جامعة البحرين، والوثائق المساندة الإضافية التي تم توفيرها خلال الزيارة الميدانية، إضافة إلى المقابلات والمشاهدات التي تمت أثناء الزيارة.

لقد قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب بإخطار جامعة البحرين في 6 مارس 2017، بأنها سوف تخضع لعملية مراجعة البرامج الأكاديمية في الكلية، إلى جانب زيارة ميدانية، كان من المزمع إجراؤها خلال أكتوبر 2017. واستعدادًا لهذه العملية، قامت جامعة البحرين بعملية تقييم ذاتي لبرنامج بكالوريوس التربية الرياضية؛ قدمت على أثرها تقرير التقييم الذاتي مع ملحقاته، وذلك في 12 يوليو 2017.

شكَّلت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب لجنة مراجعة مؤلفة من خبراء في المجال الأكاديمي للبرنامج، وفي التعليم العالي؛ ممن لديهم خبرة في المراجعات الخارجية لجودة البرامج الأكاديمية. وقد تكوَّنت هذه اللجنة من (3) مراجعين خارجيين.

ويتضمن هذا التقرير الاستنتاجات المدعومة بالأدلة التي توصلت إليها لجنة المراجعة بالاستناد إلى:

(i) تحليل تقرير التقييم الذاتي والمواد المساندة التي أعدّتها المؤسسة قبل الزيارة الميدانية التي تمت لغرض المراجعة من قِبل النُّظراء؛
(ii) التحليل المُستمَد من المناقشات التي أجرتها لجنة المراجعة مع مختلف الجهات ذات العلاقة (أعضاء هيئة التدريس، الطلبة، الخريجين، وأرباب العمل)؛
(iii) التحليل المستنِد إلى الوثائق الإضافية التي طلبتها لجنة المراجعة وتم تقديمها خلال الزيارة الميدانية.

ومن المتوقع أن تستفيد جامعة البحرين من النتائج الواردة في هذا التقرير؛ وذلك من أجل تعزيز وتدعيم برنامج بكالوريوس التربية الرياضية. وإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تدرك أن مسألة ضمان الجودة هي مسئولية مؤسسة التعليم العالي نفسها؛ لذا فإن من حق جامعة البحرين أن تقرر كيفية التعامل مع التوصيات الواردة في تقرير المراجعة هذا. ومع ذلك، وبعد مضي ثلاثة أشهر على نشر هذا التقرير، فإنه يجب على جامعة البحرين أن تقدم لإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي خطة تحسين للاستجابة لهذه التوصيات.

وتودُّ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي أن تتقدم بشكرها لجامعة البحرين على الطريقة المتعاونة التي ساهمت فيها في عملية مراجعة البرامج في الكلية. كما تود الإدارة أن تعبّر عن تقديرها للمناقشات الصريحة التي أُجريت خلال هذه المراجعة، والأداء المهني الذي أبداه أعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية في برنامج بكالوريوس التربية الرياضية بهذا الخصوص.

## ج. نبذة عامة حول كلية التربية الرياضية

يعود تاريخ كلية التربية الرياضية إلى عام 1982، حيث كانت قسمًا داخل كلية العلوم والآداب والتربية، والتي كانت أحد الروافد التي شكلت جامعة البحرين في العام 1986. ونتيجة لعمليات تطوير جامعة البحرين، تم تأسيس أكاديمية التربية الرياضية والعلاج الطبيعي في العام 2009، والتي تم تحويلها في العام 2012، إلى كلية التربية الرياضية والعلاج الطبيعي، ثم جرى تغيير اسم الكلية في أكتوبر 2016 لتصبح كلية التربية الرياضية، وتضم الكلية قسم التربية الرياضية، وتتطلع الكلية إلى "تبوء مركز قيادي في مجالات علوم التربية البدنية والرياضة والصحة، والعلاج؛ بما يسهم في خدمة وتنمية المجتمع"، بحسب ما ورد في رؤيتها.

## د. نبذة عامة حول برنامج بكالوريوس التربية الرياضية

طُرح برنامج بكالوريوس التربية الرياضية لأول مرة في العام 1982، كما تم قبول (12) طالبًا فيه، وقد تخرجت أول دفعة فيه في العام الأكاديمي 1985، ثم أوقفت الجامعة قبول الطلبة في البرنامج في الفترة من 2005 – 2007، ثمَّ استؤنف القبول فيه بعد ذلك، ولازال تقديم البرنامج مستمرًّا حتى تاريخ الزيارة. ويهدف برنامج بكالوريوس التربية الرياضية إلى "إعداد وتأهيل معلمين متخصصين في مجال تدريس التربية الرياضية المدرسية، وتنظيم وإدارة أنشطتها في كافة المراحل التعليمية". وفي وقت الزيارة الميدانية، كان عدد أعضاء الهيئة الأكاديمية الذين يعملون بدوام كلي في البرنامج (15) عضوًا، بالإضافة إلى (25) عضوًا يعملون بدوام جزئي، في حين كان عدد أعضاء الهيئة الإدارية (11) عضوًا، وعدد الطلبة (1400) طالبٍ.

## هـ. ملخص أحكام المراجعة

**جدول رقم 2: ملخص أحكام مراجعة بكالوريوس التربية الرياضية**

| المؤشر | الحُكم |
|---|---|
| 1: برنامج التعلّم | مستوفٍ |
| 2: كفاءة البرنامج | غير مستوفٍ |
| 3: المعايير الأكاديمية للخريجين | غير مستوفٍ |
| 4: فاعلية إدارة وضمان الجودة | مستوف |
| **الاستنتاج العام** | **هناك قدر محدود من الثقة** |

## 1. المؤشر (1): برنامج التعلّم

*يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.*

1.1 لدى برنامج بكالوريوس التربية الرياضية – جامعة البحرين؛ إطار أكاديمي واضح، منسجم مع طبيعة التخصص، وملائم لمستوى درجة البكالوريوس. ويهدف البرنامج – بحسب ما هو موضح على الموقع الإلكتروني للجامعة – إلى "إعداد وتأهيل معلمين متخصصين في مجال تدريس التربية الرياضية المدرسية، وتنظيم وإدارة أنشطتها في كافة المراحل التعليمية إعدادًا أكاديميًّا على أعلى مستوى". وإذ تقر لجنة المراجعة أن للبرنامج أهدافًا واضحةً ومرتبطةً مع رسالة وأهداف الكلية والجامعة، بيد أنها تلاحظ أن تلك الأهداف موجهة إلى إعداد معلم تربية رياضية، ولا تشير – بشكل واضح – إلى إعداد كفاءات قادرة على العمل في حقلي الإدارة الرياضية والتدريب الرياضي، كما هو مبين في دليل الكلية، حيث نصَّ على أنَّ البرنامج يوفر للخريج فرصًا وظيفيةً من بينها: "إداريًا بالأندية والاتحادات الرياضية، مديرًا للأنشطة الحركية والألعاب الرياضية". كما أكد أعضاء الهيئة الأكاديمية والخريجون – في المقابلات التي تمت خلال الزيارة الميدانية – على أهمية توسعة الأهداف لتشمل قدرة الخريج على التعامل باللغة الإنجليزية، وإكسابه مهارات التدريب الرياضي؛ حتى تتاح له فرصٌ للتوظيف في المدارس الخاصة، والمنافسة في قطاعات أخرى غير التدريس، مثل: الأندية الصحية، والهيئات الرياضية المختلفة. وهذا الأمر قد أكدته مقابلات أرباب الأعمال، والجهات ذات العلاقة. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية أن تراجع أهداف البرنامج، والمجالات المستهدفة لتوظيف الخريجين؛ لتكون أكثر اتساقًا فيما بينها.

1.2 توجد خطة دراسية للبرنامج تتسم بالشمولية، وتتضمن (128) ساعة معتمدة، موزعة كالتالي: (11) ساعة معتمدة للمتطلبات الجامعية، و(33) ساعة معتمدة لمتطلبات الكلية، و(84) ساعة معتمدة لمتطلبات التخصص، وتوزع المقررات الدراسية على ثمانية فصول دراسية، بما يتيح التقدم من سنة إلى أخرى، وتحتوي الخطة على قائمة مناسبة تحدد المتطلبات المسبقة للمقررات الدراسية؛ مما يتيح للطلبة سلاسة التقدم من مقرر إلى آخر، بالإضافة إلى وجود عدد مناسب من المقررات الاختيارية التي تلبي رغبات الطلبة واهتماماتهم، كما تتميز الخطة الدراسية بالتنوع بين المقررات

النظرية والعملية، ويوازن المنهج في توزيع عدد الساعات بين المقررات النظرية والعملية (تقريبًا 54% للمقررات النظرية، و46% للمقررات العملية). وعليه، تقدر لجنة المراجعة أن المنهج الدراسي للبرنامج منظمٌ بما يتيح سلاسة التقدم من سنة إلى أخرى، ومن مقرر إلى آخر، ويوازن بين النظرية والتطبيق. غير أنَّ لجنة المراجعة لاحظت – من خلال فحص ملفات المقررات والخطة الدراسية – أن هيكل البرنامج يحتوي على بعض المقررات التي تدرس كمتطلب جامعيٍّ كمقرر مبادئ الكيمياء (CHEMY106)، ومقرر مبادئ الفيزياء (PHYCS104)، وهي ذات محتوى عام، لا يخدم تخصص التربية الرياضية بشكل خاص. وقد تبين من المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس أنَّ تلك المقررات قد نُقلت حديثًا كمتطلبات جامعية، حيث كانت تدرّس في السابق تحت مظلة الكلية، غير أنه لم يقدم للجنة المراجعة أسبابٌ واضحةٌ لمثل هذا التغيير. بالإضافة إلى ذلك، فهناك حاجة لإضافة مقررات أخرى كمقرر التشريح الوصفي والوظيفي باعتباره ركيزةً أساسيةً لعلوم أخرى مثل علم وظائف الأعضاء، وغيره من العلوم الصحية المتصلة بالجهد البدني والأداء الرياضي؛ وذلك لحاجة طلبة البرنامج لمعارف متعمقة حول الجهازين العظمي والعضلي، والإصابات الرياضية، وما يتصل بهما من جوانب حركية، وكذلك إضافة مقرر التغذية الرياضية، حيث أشار الخريجون إلى افتقادهم المعرفة الكافية في أمور تتعلق بالتغذية للرياضيين، ودراسة المكونات الغذائية، وأثرها في الأداء الرياضي، وكذلك ترى لجنة المراجعة ضرورة إعادة النظر في مقرر (الإصابات الرياضية PHEDE 314)، لجعله مقررًا إجباريًّا على كل الطلبة، حيث إن مدرس التربية الرياضية قد يواجه حالات من الإصابات الرياضية في المدرسة، وبالتالي فمن الضروري أن يكون ملمًا بأنواع الإصابات وإسعافاتها الأولية. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأخذ ملاحظاتها بعين الاعتبار عند قيام الكلية بالمراجعة الدورية القادمة للبرنامج.

1.3 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى استخدام نماذج موحدة لتوثيق توصيف المقررات، وتتضمن تلك النماذج معلومات تفصيلية عن أهداف المقرر، ومدى التوافق بين مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات والبرنامج، والطرائق المستخدمة في التدريس، وأدوات تقييم مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، بالإضافة إلى موضوعات المحاضرات الأسبوعية، والكتب المستخدمة، والدوريات الأكاديمية. وقد قامت لجنة المراجعة بفحص ملفات المقررات خلال الزيارة الميدانية، ودراسة توصيف المقررات، ووجدت أنَّها ملائمة بصفة عامة. كما تبين للجنة المراجعة – خلال اللقاءات مع أعضاء الهيئة الأكاديمية ومطالعة ملفات المقررات – استخدام أعضاء هيئة التدريس لنتائج

الأبحاث التي ينجزونها، أو التي يطلعون عليها بصورة مستمرة في محاضراتهم. إلا أنَّ اللجنة قد لاحظت تكرارًا في محتوى بعض المقررات، حيث إنَّ مفردات مقرر مدخل إلى قوانين الألعاب (PHEDE410)، التي تتضمن قوانين الألعاب وتحديثاتها مغطاة في مقررات أخرى، مثل مقرر الملاحظة والتحليل في التربية الرياضية (PHEDE412). وبالنسبة للمقررات الاختيارية، فقد وجدت اللجنة أنها تشتمل على مقررات لا تلقى إقبالاً من الطلبة، مثل مقرر أداء وتدريس السباحة الإيقاعية. لذلك، تحث لجنة المراجعة الكلية على مراجعة وتنقيح لائحة المقررات الدراسية الاختيارية عن طريق إلغاء المقررات التي لم يتم تقديمها خلال السنوات الأخيرة، وإضافة مقررات تساهم في زيادة الفرص الوظيفية للخريجين في مجالات أوسع، مثل أن يعمل الخريج "إداريًا بالأندية والاتحادات الرياضية، مديرًا للأنشطة الحركية والألعاب الرياضية" كما هو مبين في دليل الكلية، (انظر التوصيتيْن في الفقرة: 1.1، والفقرة 1.2).

1.4 لدى برنامج بكالوريوس التربية الرياضية عشرة مخرجات تعلم مقسمة على أربع فئات هي: (المعرفة والفهم، مهارات متعلقة بالتخصص، مهارات التفكير الناقد، مهارات عامة) ومعبر عنها في توصيف البرنامج وهي ملاءمة لمستوى برنامج البكالوريوس، وقد فحصت اللجنة الأدلة المقدمة وتقرير التقييم الذاتي ولاحظت أنَّ مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج مصاغة بشكل جيد، وقابلة للقياس، وتستوفي الأربع فئات المطلوبة، كما أنها تتوافق مع رسالة وأهداف البرنامج. وتبين من خلال الزيارة الميدانية أن أعضاء الهيئة الأكاديمية على علم وإلمام بهذه المخرجات، وكيف يساهم تقديمهم للبرنامج في تحقق تلك المخرجات لدى خريجي البرنامج. ولذلك تقدر اللجنة أن مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج مكتوبة بشكل جيد وقابل للقياس ومتصلة بأهدافه وغاياته.

1.5 تتبع الجامعة نظامًا واضحًا في وضع مخرجات التعلم المطلوبة لكل مقرر دراسي، وربطها بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، فمن خلال فحص تقرير التقييم الذاتي وملفات المقررات، وفي ضوء الزيارة الميدانية والمقابلات التي جرت مع أعضاء هيئة التدريس، تبين أن مخرجات كل مقرر دراسي يتم وضعها وفقًا للآلية المتبعة في الجامعة، حيث يضعها المختصون، وتقدم لرئيس القسم الذي يُحيلها إلى لجنة المناهج، ثم بعد ذلك تُعرض وتُقرُّ في مجلس القسم. وقد اتضح، من خلال المقابلات التي أجريت أثناء الزيارة الميدانية، أن أعضاء هيئة التدريس على علم جيد بكيفية تشكيل مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، وربطها بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، كما تبين

أيضًا أنَّ الطلبة على علم بمخرجات التعلم المطلوبة لكل المقررات، حيث يقوم أستاذ المقرر بتوزيع توصيف المقرر عليهم في بداية كل فصل دراسي. ولاحظت اللجنة من خلال فحص ملفات المقررات، أن مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية مناسبة لمستوى المقررات ومحتواها، كما أنها تسهل تنفيذ مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. إلا أنها لاحظت أنَّ محاذاة مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج لا تتسم بالدقة دائمًا، ففي حين أن مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج هي (10) مخرجات – وفقًا لتقرير التقييم الذاتي– وجدت اللجنة أنَّ محاذاة مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات تمت تجاه (11) مخرج للبرنامج في بعض المقررات مثل: (أداء وتدريس الرياضات المائية (2) PHEDE203)، و(أداء وتدريس الجمباز (1) PHEDE205)، و(نظريات تدريس وتدريب كرة السلة PHEDE302)، ولم تجد اللجنة في كافة الوثائق المقدمة ما يدل على وجود مخرج حادي عشر للبرنامج. كذلك ففي مقرر (نظريات تدريس وتدريب الجمباز PHEDE307)–على سبيل المثال– وجدت اللجنة أنَّ المخرج الأول للمقرر ينص على: "معرفة وفهم تفصيلي لنظريات وقواعد وأساسيات وتدريس الجمباز"، قد تمت محاذاته تجاه سبعة من مخرجات البرنامج منها مخرجات لا يمكن محاذاتها معه مثل المخرج (ب) "تطبيق المهارات الخاصة بالتخطيط والتنفيذ والتقويم"، والمخرج (ت) "إيجاد الحلول الفعالة للمشكلات الميدانية"، والمخرج (د) "يطور قدراته على التصنيف والتحليل والنقد واتخاذ القرارات"، والمخرج (ذ) "يُظهر القدرة على الإبداع، والمرونة، والتواصل مع الآخرين في العمل الجماعي" . ولذلك؛ توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية أن تقوم بمراجعة خارطة محاذاة مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج؛ للتأكد من ربطها بشكل دقيق.

1.6 يتضمن البرنامج مكونًا خاصًّا بالتعلم القائم على العمل، يتمثل في ثلاثة مقررات للتربية العملية (التربية العملية في المرحلة الابتدائية PHEDE401، التربية العملية في المرحلة الإعدادية PHEDE402، والتربية العملية في المرحلة الثانوية PHEDE404)، ويقضي الطالب في كل مقرر منها (9) ساعات في الأسبوع تقابلها (3) ساعات معتمدة وفقًا للخطة الدراسية. كما أن المقرر يوفر للطالب اكتساب خبرات ميدانية في كافة مراحل التعليم العام تتناسب مع الهدف الأول للبرنامج، وهو " اكتساب المتعلم المفاهيم والمهارات والمعلومات الخاصة بتدريس وتدريب الأنشطة الرياضية المتعددة". ومن خلال اطلاع اللجنة على المستندات والأدلة الخاصة بالمتطلبات السابقة للمقرر، تبين أنه يشترط لتسجيل الطالب في المقرر الأول – (التربية العملية في المرحلة الابتدائية

PHEDE401) – أن يكون قد أمضى (105) ساعات معتمدة، واجتاز مقرر (تدريس التربية الرياضية للمرحلة الابتدائية وما قبلها (PHEDE315) كمتطلب سابق له، أما بالنسبة للمقررين الآخرين، فيشترط أن يكون الطالب قد اجتاز المقرر الأول كمتطلب سابق لهما. ولكل مقرر توصيف واضح، يحدد فيه مخرجات التعلم المطلوبة للمقرر، وقد وجدت اللجنة أن تلك المخرجات تتوافق مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، كذلك يبين التوصيف آلية التقييم، حيث تتم عمليات تقييم هذا المقرر بواسطة أحد أعضاء الهيئة الأكاديمية المكلف بالإشراف، ومتابعة أداء الطالب، وتوجيهه، وتقييمه (كما هو مفصل في الفقرة: 3.11). وتقدر لجنة المراجعة وجود مكون واضح للتعلم القائم على العمل ترتبط مخرجاته بمخرجات البرنامج، ومخصص له عدد مناسب من الساعات المعتمدة والمتطلبات السابقة؛ مما يتيح للطلبة تطبيق خبراتهم النظرية والعملية، واكتساب الخبرات الأولية في التدريس.

1.7 تنتهج الكلية سياسة واضحة في تشجيع أعضاء هيئة التدريس على استخدام طرائق التدريس الحديثة المتنوعة باستخدام طرائق، ووسائل، واستراتيجيات متنوعة تشمل المحاضرات، والحلقات النقاشية، والاكتشاف، والتعلم الذاتي، والتعلم التعاوني وغيرها، ومعبر عن تلك الوسائل بشكل واضح في توصيف المقررات، وبصورة تتناسب مع مخرجات التعلم المطلوبة لكل مقرر. وقد اطلعت اللجنة على محتويات المقررات، ووجدت أنها تتضمن تطبيقات لطرائق تدريس متنوعة كما هي الحال في مقرر فسيولوجيا الرياضة (PHEDE211)، ومقرر علم النفس الرياضي (PHEDE 217). كما أن الإدارة العليا للبرنامج أشارت إلى أن الكلية تهتم بمتابعة سير العملية التعليمية، ومتابعة استخدام طرائق متنوعة في التدريس، وأن رئيس القسم يزور بنفسه بعض أعضاء هيئة التدريس بعد التنسيق معهم، وإن كانت تلك الزيارات تتم بصورة غير منتظمة. كما يشجع أعضاء هيئة التدريس طلابهم باستمرار على المشاركة في عملية التعلم من خلال استخدام طرائق التعلم المعززة لفاعلية دور الطالب في التعلم وذلك من خلال التكليفات، والتقارير، والأبحاث التي تطلب منهم، كما أضاف أعضاء هيئة التدريس بأنهم يستخدمون الفيديو في المحاضرات؛ لعرض التدريبات المصورة والأخطاء الشائعة بها، والتي أشاد بها الطلبة الذين تمت مقابلتهم خلال الزيارة الميدانية. ولذلك تقدر لجنة المراجعة تنوع الطرائق المستخدمة في التدريس بما يتلاءم مع مخرجات التعلم المطلوبة لكل مقرر، وتشجيع الطلبة على المشاركة في عملية التعلم. وقد لاحظت اللجنة أنه على الرغم من أنَّ التعليم باستخدام (Blackboard) متاح للكلية، إلا أنه غير مستخدم إلا على نطاق محدود

جدًّا في البرنامج. سيَّما وأن اللجنة قد تحققت من ذلك أثناء المقابلات التي أجرتها مع أعضاء الهيئة الأكاديمية والطلبة، حيث تبين أنَّ استخدام التقنيات التدريسية الحديثة، والتعلم الالكتروني محدودٌ، خاصة مع عدم تمرس بعض أعضاء هيئة التدريس في استخدام منصات التعلم الافتراضي. من هنا فإنَّ لجنة المراجعة تحث الكلية على الاهتمام بترسيخ ثقافة استخدام التقنيات الحديثة في التعليم، والاستفادة بصورة فعَّالة من منصة التعلم الافتراضي المتوفرة في الجامعة، وبناء قدرات الهيئة الأكاديمية في هذا المجال (أنظر التوصية في الفقرة 4.9).

1.8 لدى جامعة البحرين سياسة تقييم واضحة ومطبقة ينتهجها برنامج بكالوريوس التربية الرياضية، ومن خلال فحص ملفات المقررات تبين للجنة المراجعة وجود تنوع في الاختبارات التي تُجْرَى على مدار الفصل الدراسي الواحد، والتي تتبع أساليب تقييم تجميعية وتكوينية، وتأكدت اللجنة أثناء الزيارة الميدانية أنَّ كلًّا من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس على علم ودراية كافييْن بسياسات وآليات التقييم، كما أن أعضاء الهيئة الأكاديمية يزودون الطلبة بتغذية راجعة واضحة عن الأعمال التي يقدمونها سواء بطريقة شفهية أو تحريرية تتسم بقدر من الشفافية، وفي المقررات العملية يتم تسليم النتائج للطلبة بمجرد انتهاء الامتحان. إلا أن اللجنة لاحظت أنَّ استخدامَ توصيف الدرجات (rubrics) في التقييم يتم بصورة محدودة، وعليه تنصح بضرورة توسيع نطاق استخدامها، حيث تكفل تلك النماذج قدرًا أكبر من الوضوح والموضوعية في التقييم خاصةً في المقررات العملية. وتنتهج جامعة البحرين سياسة واضحة فيما يتعلق بالملكية الفكرية، ومكافحة الانتحال الأكاديمي، وقد لاحظت اللجنة – أثناء اللقاءات مع أعضاء الهيئة الأكاديمية – استخدام برنامج "Turnitin"، كأحد أساليب التحقق من الانتحال الأكاديمي، إلا أنَّ نطاق تطبيقه محدودٌ للغاية، وتتدرج العقوبات المطبقة على الطالب في حالة كشف الانتحال الأكاديمي من منحه درجة (F) في المقرر، إلى فصله لمدة سنة دراسية كاملة، وإذا تكرر انتحاله، يفصل من الجامعة. ومن خلال المقابلات الشخصية مع الطلبة وتفحص الأدلة، وجدت لجنة المراجعة أن هناك آلية رسمية للتظلم، وأن الطلبة على علم بها، كما أن آليات التظلم منصوص عليها بوضوح في دليل الطالب. وتقدر لجنة المراجعة أنَّ البرنامج يتبع سياسة مناسبة في التقييم بوجه عام، يتم من خلالها تقديم تغذية راجعة مناسبة للطلبة، كما أن الطلبة والهيئة الأكاديمية على علم جيد بها، وتكفل تلك السياسة إجراءات تظلم عادلة وفعَّالة.

1.9 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص برنامج التعلّم، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- المنهج الدراسي للبرنامج منظم بما يتيح سلاسة التقدم من سنة إلى أخرى، ومن مقرر إلى آخر، ويوازن بين النظرية والتطبيق
- مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج مكتوبة بشكل جيد وقابل للقياس ومتصلة بأهدافه وغاياته
- وجود مكون واضح للتعلم القائم على العمل ترتبط مخرجاته بمخرجات البرنامج، ومخصص له عدد مناسب من الساعات المعتمدة والمتطلبات السابقة؛ مما يتيح للطلبة تطبيق خبراتهم النظرية والعملية، واكتساب الخبرات الأولية في التدريس
- تنوع الطرائق المستخدمة في التدريس بما يتلاءم مع مخرجات التعلم المطلوبة لكل مقرر، وتشجيع الطلبة على المشاركة في عملية التعلم
- اتباع البرنامج لسياسة مناسبة في التقييم بوجه عام، يتم من خلالها تقديم تغذية راجعة مناسبة للطلبة، كما أن الطلبة والهيئة الأكاديمية على علم جيد بها، وتكفل تلك السياسة إجراءات تظلم عادلة وفعَّالة.

1.10 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- مراجعة أهداف البرنامج والمجالات المستهدفة لتوظيف الخريجين؛ لتكون متسقة فيما بينها
- دراسة إمكانية تعديل قائمة المقررات الدراسية بما يخدم تقديم البرنامج، عند القيام بالمراجعة الدورية القادمة للبرنامج
- مراجعة خارطة محاذاة مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج؛ للتأكد من ربطها بشكل دقيق.

1.11 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **ببرنامج التعلّم.**

## 2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

*يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.*

2.1 تجري عملية القبول في برنامج بكالوريوس التربية الرياضية وفقًا لسياسات القبول في جامعة البحرين، وهي واضحة ومنشورة على الموقع الإلكتروني للجامعة، وتتضمن تلك السياسات الحد الأدنى لمعدل القبول وهو 70% في الثانوية العامة، بالإضافة الي اجتياز الفحص الطبي، والمقابلة الشخصية. كما يعقد قسم التربية الرياضية اختبارات قبول خاصة به تتضمن اختبارات بدنية ومهارية، كفحص القوام واختبار التكوين الجسمي، وقد تبين من خلال اللقاءات التي أجرتها اللجنة أثناء الزيارة الميدانية أنَّ الطلبة على دراية بتلك المتطلبات. ومن خلال فحص الأدلة تبين للجنة المراجعة أنَّ متطلبات القبول قد تمت مراجعتها حديثًا، حيث قامت الكلية في ضوء المقايسة المرجعية مع برامج عربية مماثلة، بإضافة استخدام المسطرة المعيارية لاختبارات القدرات البدنية والمهارية، وتشجع لجنةُ المراجعة الكليةَ بالاستمرار في استخدام المسطرة المعيارية، وقياس مدى فاعليتها، واستخدام نتائج المقايسة المرجعية ونتائج استطلاع آراء الأطراف ذات العلاقة في تطوير وتحديث شروط القبول.

2.2 تشير الإحصائيات المقدمة للجنة المراجعة إلى أنه في الفصل الدراسي الأول للعام الأكاديمي 2017–2018، كان عدد الطلبة المقبولين (263) طالبًا من إجمالي (360) طالبًا متقدمًا. وتشير النتائج الحالية إلى أنَّ نسبة تسرب الطلبة من البرنامج تصل إلى (8%)، وهي نسبة منخفضة جدًّا مقارنة بالسنوات الماضية، ففي العام 2010، وصل عدد الطلبة المتسربين من البرنامج إلى (144) طالبًا بما يشكل (36%) تقريبًا من عدد الطلبة المقبولين، وقد اطَّلعت اللجنة على دراسة أجراها القسم آنذاك لمعرفة أسباب هذا التسرب، وقد وجدت الدراسة أن من بين تلك الأسباب عدم قدرة الطلبة بدنيًا ومهاريًا على الاستمرار في البرنامج. أمَّا بالنسبة لمتابعة تقدم الطلبة الأكاديمي، فهناك ترتيبات مطبقة في ضوء البيانات المتاحة عن مواصفات الطلبة المقبولين وتقدمهم الدراسي وفقًا لنظام الإشراف الأكاديمي الذي تتبعه الجامعة، وتبلغ نسبة الطلبة المُدْرَجين تحت نظام الملاحظة الأكاديمية (المتعثرين دراسيًّا) (7.78%) وهي نسبة معقولة. غير أنَّ لجنة المراجعة لم تجد أدلة

على قيام الكلية بدراسات واضحة لقياس مدى فاعلية سياسة القبول في اختيار طلبة مناسبين للبرنامج، خاصة وأنَّ اللجنة لاحظت تساهلًا في التدقيق على متطلبات القبول، حيث وجدت طلبةً يظهر عليهم بوضوح عدم ملاءمة قدراتهم مع متطلبات البرنامج (زيادة وزن ملحوظة). وعليه، توصي لجنة المراجعة الكلية بالتدقيق في تطبيق معايير القبول؛ لضمان أن سيرة الطلبة المقبولين تناسب احتياجات البرنامج، وأنَّ عددَهم متناسب مع موارد الكلية وإمكانياتها (انظر الفقرة: 2.8).

2.3 اطَّلعت لجنةُ المراجعة على الهيكل الإداري للكلية، والذي يظهر فيه بوضوح تدرج هرمي مناسب، ومسئوليات واضحة لإدارة البرنامج ، ومن خلال المقابلات التي أجريت مع الإدارة العليا للبرنامج، تبينَ أن أي قرارات خاصة بإدارة البرنامج يتم اتخاذها من خلال مجلس القسم، الذي يُشكل من جميع أعضاء هيئة التدريس العاملين بالقسم، حيث تتاح لهم فرصة مناقشة وطرح كافة الموضوعات المتعلقة بالقسم، ثم ترفع قرارات مجلس القسم التي تحتاج لموافقة أعلى إلى مجلس الكلية الذى يترأسه العميد بعضوية رئيس القسم، وعضوين من خارج الجامعة؛ ممن لهم خبرة في المجال العملي للتخصص، ويرفع مجلس الكلية أية قرارات تحتاج لموافقة أعلى إلى مجلس الجامعة. كما يستعين مجلس القسم بعدد من اللجان لتقسيم مسئوليات إدارته، مثل: لجنة المناهج، ولجنة المراجعة وهما مسئولتان عن مراجعة ملفات المقررات، وإعداد التقارير والتوصيات، ولجنة الخطة الدراسية، ولجنة الدراسات العليا، ولجنة التقييم، ولجنة اختيار أعضاء الهيئة الأكاديمية، ولجنة الترقيات. كما يشرف رئيس القسم بنفسه على حسن سير البرنامج، ويلتقي بشكل منتظم مع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس؛ لمعرفة آرائهم وملاحظاتهم حول البرنامج، وهو ما أكده الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس. وبناءً على ما تقدم، تقدر لجنة المراجعة أنَّ هناك خطوطًا واضحة للمسئولية في إدارة البرنامج. غير أنَّ لجنة المراجعة لاحظت، من خلال الاطلاع على محاضر اجتماعات مجلس الكلية، أن العضو الخارجي عن البرنامج لم يحضر اجتماعات المجلس منذ يناير 2016. وعليه، تنصح لجنةُ المراجعة الكليةَ بضرورة معالجة هذا الأمر.

2.4 وفقًا للأدلة المقدمة والمقابلات التي أجريت خلال الزيارة الميدانية، تستعين الكليةُ بعددٍ من أعضاء هيئة التدريس من ذوي الخبرة والكفاءة العالية في مختلف التخصصات للعمل بدوام كامل، بلغ عددهم (13) عضوًا (2 أستاذ، 4 أستاذ مشارك، 7 أستاذ مساعد) في العام الأكاديمي 2017–2018 ، إلا أنَّ نسبة أعضاء هيئة التدريس مقارنة بالطلبة قليلة جدًّا، حيث وصلت إلى 1:35

في العام الأكاديمي 2017–2018، علمًا أن تلك النسبة ناتجة عن حساب مجموع كافة أعضاء هيئة التدريس العاملين بالدوام الكلي والجزئي، بمن فيهم أعضاء هيئة التدريس من كليات أخرى، والذين يصل عددهم إلى (40) عضوًا مقارنة بعدد الطلبة الذين يصل عددهم إلى (1400) طالبٍ؛ مما يثقل كاهلهم بشكل مبالغ، حيث اطلعت اللجنة على النصاب الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس، ووجدت أنهم يعملون لعددٍ من الساعات يتجاوز الحد الأقصى (18 ساعة)؛ مما يستنزف طاقتهم ووقتهم، ويؤثر بالسلب على إجراء البحث العلمي، وتقديم خدمات للمجتمع، فقد لاحظت لجنة المراجعة أنَّ نصف أعضاء الهيئة الأكاديمية لا توجد لديهم أبحاث في الخمس سنوات الماضية، على الرغم من وجود سياسات لتشجيع البحث العلمي على مستوى الجامعة تتضمن حافزًا ماديًّا لإجراء الأبحاث العلمية، إلا أن تلك السياسات بحاجة للمراجعة؛ لتأخذ في اعتبارها تخفيض النصاب الأكاديمي عند إجراء الأبحاث العلمية. وتعويضًا للنقص الحاد في عدد أعضاء الهيئة الأكاديمية علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات – أن القسم يستعين بحديثي التخرج من المتميزين دراسيًّا إلى جانب مدربين، أو لاعبين في مستويات تنافسية عليا، أو عاملين في اللجنة الأولِمبية البحرينية، والاتحادات الرياضية التابعة لها من الحاصلين على البكالوريوس، أو الماجستير، في تدريس المقررات العملية، حيث يتم توجيههم في بداية الفصل الدراسي من قبل منسقي المقررات، ومراقبتهم في أول محاضرات لهم، وبعد ذلك يُعْهَد إليهم بالتدريس والتقييم، ولم تُقَدم للجنة أدلة كافية حول وجود متابعة رسمية من جانب المنسق على مدار الفصل الدراسي. وحيث تستوعب اللجنة مدى النقص الحاد في الهيئة الأكاديمية، مع عدم توظيف أكاديميين جدد، إلا أنها تنظر بقلق للأثر السلبي؛ لعدم متابعة مدرسي المقررات من خارج الهيئة الأكاديمية – خاصة حديثي التخرج – بالشكل المناسب؛ مما قد يؤثر بالسلب على كفاءة تقديم البرنامج وجودة الخريج. وقد تقدمت الكلية مؤخرًا بطلب توظيف عشرة أكاديميين، إلا أنه لم يتم تعيين أي عضو حتى وقت الزيارة الميدانية التي قامت بها لجنة المراجعة. ولذلك، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية الإسراع في تنفيذ خطتها لتعيين عدد كاف من أعضاء هيئة التدريس؛ لمواجهة النقص الحاد في الهيئة الأكاديمية، وتخفيف العبء التدريسي عنهم.

2.5 لدى جامعة البحرين سياسة واضحة للتعيين، حيث تتم عن طريق إفصاح القسم عن حاجته لموظفين أكاديميين بموجب طلب مقدم للجامعة، وتقوم الجامعة بالاستجابة لهذا الطلب من خلال وضع إعلان على موقعها الإلكتروني يتضمن شروط التقديم، ويتم اختيار أفضل وأكفأ المتقدمين وفقًا

لإجراءات شفافة ومعروفة لدى الجميع، ثم بعد ذلك يتم التعيين بعد موافقة مجلس القسم بناءً على توصية لجنة مخصصة للاختيار، ثم ترفع الترشيحات بعد ذلك للجامعة؛ لإتمام إجراءات التعيين. وتشير الأدلة المقدمة إلى ارتفاع نسبة استبقاء أعضاء الهيئة الأكاديمية؛ ممن يثبتون كفاءة وجدارة في العمل، حيث لم يترك العمل خلال الخمس سنوات الماضية سوى عضو أكاديمي واحد. وعليه، تقدر لجنة المراجعة وجود إجراءات تعيين واضحة وشفافة، وترتيبات تساهم في رفع معدل استبقاء أعضاء الهيئة الأكاديمية. كذلك لدى الجامعة إجراءات واضحة للترقية، إلا أنه في خلال الخمس سنوات الماضية لم يرقَّ إلا عضو واحد فقط من درجة أستاذ مشارك إلى درجة أستاذ. وهناك حالياً طلب آخر مقدم للترقية، ولكنه لم يتمَّ البت فيه إلى وقت الزيارة الميدانية، كما أشار أعضاء هيئة التدريس خلال المقابلات إلى أنَّ التقدم للترقية يُعيقه في كثير من الأحوال كثرة الأعباء التدريسية الملقاة على عاتقهم. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية وضع وتنفيذ خطة مناسبة؛ لتمكين أعضاء الهيئة الأكاديمية من التقدم للترقية. أمَّا بالنسبة لتقييم الموظفين الأكاديميين؛ فيقوم مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالإشراف على نظام التقييم الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس، حيث يقوم الطلبة بتقييم مدرس المقرر في نهاية كل فصل دراسي. ويتولى مركز القياس والتقويم بالجامعة تجميع تلك التقييمات، وحساب معدلها وإرسال نسخة لأستاذ المقرر المعني، ورئيس القسم، وعميد الكلية، وفي حال حصول عضو هيئة التدريس على معدل يقل عن 60% يقوم رئيس القسم بمقابلته ومناقشة النتيجة معه. كما قُدمت للجنة أدلة على وجود استمارة للتقويم السنوي لأعضاء هيئة التدريس، وقد تبين من خلال المقابلات مشاركة كلٌّ من رئيس القسم وعميد الكلية في التقييم عند تجديد التعاقدات، أو عند التقدم للترقية. وعليه تحث لجنة المراجعة الكليةَ على التأكد من تطبيق نظام التقييم السنوي بشكل يشمل جميع أعضاء الهيئة الأكاديمية (انظر الفقرة: 4.9).

2.6 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أنَّ جامعة البحرين توفر نظامًا محكمًا لإدارة مختلف المعلومات عن كل كليات الجامعة، ويتم إدارة مختلف المعلومات وفقًا لنظمها ذات الصلة، فنظام التسجيل الإلكتروني يتعاملُ مع كافة المعلومات الخاصة بالتسجيل، والمقررات الدراسية، ورقم الطالب وغيرها، وكذلك الحال في نظام الجداول الدراسية، ونظام الإرشاد الأكاديمي، والتعليم الإلكتروني، والموارد البشرية، وسجل الطالب وغيرها. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن تلك النظم تجمع البيانات والمعلومات من مصدرها، وتوفر بها إحصاءات، وبيانات يتم توفيرها للكليات والأقسام

المعنية، التي تستفيد منها في عملية اتخاذ القرارات، وتقديم الدعم للطلبة، ولذلك تقدر لجنة المراجعة وجود نظام لتجميع وتحليل المعلومات المختلفة التي يمكن الاستفادة منها في تطوير البرنامج. إلا أنَّ لجنة المراجعة قد لاحظت أنَّ الكليات والأقسام العلمية بها لديها دخول محدود لتلك المعلومات والبيانات، وأكثر تلك البيانات والمعلومات يتم الحصول عليها من خلال طلب يقدم لعمادة القبول والتسجيل؛ مما قد يؤخر من عملية الاستفادة من تلك المعلومات، وعليه تنصح لجنة المراجعة بأن يكونَ لدى الكلية والقسم دخولٌ مباشرٌ إلى كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بإدارة البرنامج؛ لتسهيل الاستفادة من تلك المعلومات بصورة أكبر.

2.7 لدى جامعة البحرين سياسات وإجراءات واضحة لضمان سلامة المعلومات الخاصة بالطلبة ودقة النتائج واسترجاعها، حيث تُحفظ السجلاتُ الخاصة بذلك على شبكة معلومات آمنة تدار بواسطة عمادة القبول والتسجيل، وقسم التربية الرياضية؛ فيقوم أستاذ المقرر بالدخول على صفحة إلكترونية خاصة به، ومؤمنة بكلمة سر؛ لإدخال درجات الطلبة، وإرسالها لرئيس القسم، ولا يمكن لأحد تعديلها أو التلاعب فيها. كما يحتفظ القسم بأوراق إجابات الطلبة لمدة فصلين دراسيين قبل أن يتم التخلص منها نهائيًّا، في حين يتم الاحتفاظ بالسجل الإلكتروني للطالب للأبد. كما تكشف الأدلة المقدمة أنَّ الجامعة لديها نظام حفظ احتياطي – داخل وخارج الحرم الجامعي– لاسترجاع المعلومات في حال وقوع كوارث، كما يتم عمل نسخة احتياطية إلكترونية لسجلات الطلبة عن كل فصل دراسي من قِبَلِ مركز تكنولوجيا المعلومات، إمعانًا في الحفاظ على أمن وسلامة المعلومات الخاصة بالطلبة. وقد تأكدت لجنة المراجعة – خلال الزيارة الميدانية – أنَّ جميع هذه الإجراءات مُطَبَّقةٌ ومُفعَّلةٌ لدى جميع الأطراف المعنية. وعليه، تقدر لجنة المراجعة وجود نظام محكم للحفاظ على أمن السجلات ودقة وسلامة المعلومات الخاصة بالطلبة.

2.8 قامت اللجنة بتفقد الموارد المادية والإمكانات المتاحة لتقديم البرنامج خلال الجولة التفقدية أثناء الزيارة الميدانية، بما في ذلك المكتبة المركزية، حيث وجدت أنها تحتوي الكثير من المصادر الحديثة، وترتبط بشبكة واسعة من الدوريات، والمجلات، والمصادر البحثية العالمية. وقد لاحظت أنَّ القسم يستخدم أربعة صفوف دراسية خاصة به، في حين يتشارك أربعة صفوف دراسية أخرى مع قسم علم النفس، كما يستعين القسم بقاعات أخرى في مركز اللغة الإنجليزية، ومختلف مباني الجامعة، غير أنَّ الطاقةَ الاستيعابيةَ للصفوف المتاحة محدودةٌ جدًّا، بالنظر إلى مجمل أعداد

الطلبة وهي (1400) طالبٍ، ففي حين يستوعب الصف الدراسي (40) طالبًا، فإنَّ عدد الطلبة المسجلين في بعض الشعب قد يصل إلى أكثر من 60 طالب، على حسب ما تبين من الجدول الدراسي للفصل الأول من العام الاكاديمي 2017–2018 في مقررات فسيولوجيا الرياضة (PHEDE217)، وطرق تدريس التربية الرياضية (PHEDE216). أما بالنسبة للملاعب، فقد لوحظ أنَّ ملعب كرة القدم مصمم بقياسات مصغرة، كما أنَّ مضمار ألعاب القوى غير مصمم بشكل يكفل الأمن والسلامة للاعبين، وغير مطابق للمواصفات القياسية، خاصة أنَّ الأرضيةَ من الأسفلت. كما لاحظت اللجنة عدم وجود خِزانات للطلبة لوضع متعلقاتهم أثناء التمرين، وأنَّ الأماكن المتاحة لتبديل الملابس هي حمامات فقط وعددها غير كافٍ. كما لوحظ نقص الأدوات التي تستخدم للتدريب وبخاصة الجمباز، حيث لم تجد اللجنة بعض الأدوات الهامة للتدريب على الجمباز كالمتوازي، وحصان القفز، والعُقلة، وأضاف أعضاء هيئة التدريس بأن القسم قد تقدم للجامعة بطلب لتوفير بعض الأجهزة والمعدات، إلا أنَّ الميزانية وقفت حائلاً دون تحقيق ذلك. فضلاً عن ذلك، فقد وجدت اللجنة أنَّ الصالة الرياضية تؤدى فيها أربعة فصول دراسية في الوقت نفسه، كما أن القاعات الأخرى ضيقة، ولا تسمح بالحركة داخلها. وعلمت لجنة المراجعة خلال المقابلات التي أجرتها مع أعضاء هيئة التدريس أنهم يقومون بالاستعانة بصالات الألعاب بالمدارس القريبة ليلاً، وفقًا لترتيبات مع تلك المدارس للتغلب على هذا النقص والذي تلاحظه اللجنة. أمَّا المسبح فيصعب التدريب فيه في أيام الشتاء؛ لعدم وجود سخان مياه أو توفير تغطية له، كما لم تجد اللجنة عند المسبح تعليمات واضحة تبين عمقه، ودواعي الأمن والسلامة، والمعايير الصحية. كذلك لاحظت اللجنة أنَّ المختبرات غير كافية، وتفتقر إلى الأجهزة والأدوات القياسية فلا يوجد مختبرات علم نفس، ولا مختبرات ميكانيكا حيوية؛ مما يؤثر على فاعلية تقديم المقررات ذات الصلة وإجراء البحث العلمي. كما أشار تقرير التدقيق الداخلي لمركز ضمان الجودة، للعديد من أوجه الضعف الخاصة بالموارد المادية للكلية وأوصى بتطويرها. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تطوير الموارد المادية المختلفة المستخدمة في تقديم البرنامج من قاعات، وصالات، وملاعب؛ وذلك وفقًا للمعايير المعترف بها عالميًّا وإقليميًّا حتى تتناسب مع أعداد الطلبة المتزايدة، واحتياجات البرنامج.

2.9 يوجد لدى جامعة البحرين نظامٌ لتتبع استخدام مواردها المختلفة، حيثُ تحتفظ الكليةُ بجدول يومي لاستخدام قاعاتها، واستخدام أجهزة الحاسوب في المختبرات، ويختص مركز زين بتتبع استخدام

التعليم الإلكتروني، كما تقدم المكتبة عند الطلب وصفًا تفصيليًّا واضحًا لكافة التعاملات. وعلى الرغم من وجود نظام تتبع يسمح بتقييم مدى الاستفادة من الموارد المختلفة، إلا أنَّ لجنة المراجعة لم تجد دليلاً على استخدام نتائج تلك التقارير بصورة منتظمة في تطوير البرنامج، أو تحسين الخدمات المقدمة للطلبة، خاصة في ضوء النقص الشديد في مرافق البرنامج. ولذلك توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية استخدام تلك النتائج بشكل دوري ومنتظم في تطوير البرنامج.

2.10 تبين من خلال زيارة المكتبة المركزية وجود طاقم إداري على قدرٍ عالٍ من الكفاءة؛ لمساعدة الطلبة، وتقديم الدعم المناسب لهم لاستخدام مختلف المصادر. كما أن إدارة التوجيه والإرشاد التابعة لعمادة شئون الطلبة تتولى تقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي بواسطة مرشدين اجتماعيين مختصين. كما توجد عيادة طبيه بالحرم الجامعي، للتعامل مع أي إصابات رياضية أو غيرها. إلا أنَّ تفَقُّدَ باقي الموارد، والمقابلات التي جرت مع الطلبة وأعضاء الهيئة الأكاديمية أثبتت للجنة المراجعة أن هناك نقصًا في عدد الإداريين التابعين للبرنامج تعوضه الكلية بتوظيف الطلبة، وهو الأمر الذي تقدره اللجنة. كما لاحظت اللجنة أنه على الرغم من أن نظام القبول بالكلية لا يسمح بقبول ذوي الاحتياجات الخاصة، إلا أنه لا توجد ترتيبات لدعم الطلبة الذين يتعرضون لإصابة، أو لعجز جزئي أثناء الدراسة. ولذلك، تحث لجنة المراجعة الكلية على اجراء ما يلزم من ترتيبات لدعم الطلبة حال تعرضهم لإصابات.

2.11 يوضح تقرير التقييم الذاتي ترتيبات إرشاد الطلبة المقبولين، ومن خلال المقابلات التي عقدتها لجنة المراجعة خلال الزيارة الميدانية مع أعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية تبين أنَّ القسم يتعاون مع الكلية وعمادة القبول والتسجيل في تنظيم يوم التهيئة للطلبة الجدد، حيث يزود الطلبة بالمعلومات اللازمة فيما يتعلق بالنظام الأكاديمي، ونظام الساعات المعتمدة، ومرافق الجامعة، ومراكز الدعم المتنوعة بها. كما تقوم عمادة القبول والتسجيل بتقييم البرنامج التعريفي عن طريق تجميع آراء الطلبة من خلال استبانات معدة لهذا الغرض، أمَّا الطلبة المحولون من كليات أخرى، أو الذين لم يتمكنوا من حضور البرنامج التعريفي؛ فتوجد لدى الكلية ترتيبات لإرشادهم. ولذلك تقدر لجنة المراجعة وجود ترتيبات مُطبَّقة وفعَّالة لإرشاد الطلبة الجدد المقبولين في الكلية.

2.12 لدى جامعة البحرين نظامٌ للإرشاد الأكاديمي، يقوم القسمُ بموجبه، وبمعاونة من عمادة القبول والتسجيل بتعيين عضو هيئة تدريس كمشرف أكاديمي لمجموعة من الطلبة، ومن خلال فحص

الجداول الخاصة بأسماء المرشدين الأكاديميين، وأعداد الطلبة المسجلين لديهم تبين أن هناك خمسة مشرفين أكاديميين يتحمل كل منهم مسئولية الإرشاد الأكاديمي لأكثر من (120) طالبًا في الفصل الدراسي الثاني 2016–2017 ؛ مما يؤثر سلبًا على فاعلية نظام الإرشاد الأكاديمي في القسم، خاصة في ظل الأعباء التدريسية الكبيرة الملقاة على عاتق هؤلاء المرشدين. كذلك فحصت لجنة المراجعة البيانات الخاصة بإرشاد الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، وتبين أنَّ عددهم (115) طالبًا؛ موزعون على أعضاء هيئة التدريس الذين يقومون بمتابعتهم كمرشدين أكاديميين لهم، كما تبين أنَّ نظام الجامعة في هذا الشأن ينص على أن يسجل الطالب عددًا أقلَّ من الساعات المعتمدة، إذا كان عرضة لخطر الإخفاق الأكاديمي. ومن خلال المقابلات مع الطلبة، تبين أن معظمهم لا يذهب لمرشده الأكاديمي إلا إذا واجهته مشكلة في الدراسة، أو لأغراض التسجيل والانسحاب من المقررات. وترى اللجنة أن دور الإرشاد الأكاديمي يمتد إلى تقييم اتجاهات الطالب المستقبلية ومساعدته في اختيار المواد المناسبة له؛ الأمر الذي قد يكون صعبًا في ظل أعداد الطلبة المتزايدة، والأعباء الكثيرة الملقاة على أعضاء هيئة التدريس. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية أن تقيِّم فاعلية نظام الإرشاد الأكاديمي، وتتخذ ما يلزم من ترتيبات وإجراءات ليصبح أكثر فاعلية في مساعدة الطلبة الذين يتعرضون لخطر الإخفاق الأكاديمي.

2.13 من خلال المقابلات مع الإدارة العليا للبرنامج، علمت لجنة المراجعة أن هناك ترتيبات متَّبعة من القسم والكلية؛ لتشجيع الطلبة على الاشتراك في المسابقات، والبطولات المحلية والعالمية، تتضمن تلك الترتيبات مراعاة مواعيد المسابقات والبطولات عند توزيع العبء الدراسي على الطلبة المشاركين فيها، وعند تسجيل الغياب، خاصة أنَّ أغلب أعضاء هيئة التدريس لديهم خبرة في إدارة المنتخبات وذوي كفاءة عالية. كما تبين من خلال المقابلات مع الطلبة أنَّ هناك طلبة متميزين رياضيًّا يمثلون الجامعة في منافسات خارجية، وأنَّ بعضهم حصلوا على مكافآت وجوائز، كما يشارك الطلبة في العديد من الفعَّاليات الداخلية، ومنها ماراثون البحرين، والبحرين أولاً، واحتفالات العيد الوطني، بالإضافة للعروض الداخلية في الجامعة. كما أنَّ هناك العديد من اللجان الطلابية التي تنظم الأنشطة اللاصفية المتنوعة تحت إشراف عمادة شئون الطلبة. وبناءً عليه، فإنَّ لجنة المراجعة تشعر بالرضا عن تنوع الأنشطة اللاصفية التي توفرها الكلية، وأن هناك بيئة مناسبة للتعلم داخلها.

2.14 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص كفاءة البرنامج، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- هناك خطوطٌ واضحة للمسئولية في إدارة البرنامج
- وجود إجراءات تعيين واضحة وشفافة، وترتيبات تساهم في رفع معدل استبقاء أعضاء الهيئة الأكاديمية
- وجود نظام لتجميع وتحليل المعلومات المختلفة التي يمكن الاستفادة منها في تطوير البرنامج
- وجود نظام محكم للحفاظ على أمن السجلات ودقة وسلامة المعلومات الخاصة بالطلبة
- الاستعانة بالطلبة؛ لتعويض النقص في أعداد الإداريين بالكلية؛ مما يثري تجربتهم
- وجود ترتيبات مطبقة وفعَّالة لإرشاد الطلبة الجدد المقبولين في الكلية.

2.15 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- التدقيق في تطبيق معايير القبول؛ لضمان أن سيرة الطلبة المقبولين تناسب احتياجات البرنامج، وأنَّ عددَهم متناسب مع موارد الكلية وإمكانياتها
- الإسراع في تنفيذ خطتها لتعيين عدد كاف من أعضاء هيئة التدريس؛ لمواجهة النقص الحاد في الهيئة الأكاديمية، وتخفيف العبء التدريسي عنهم
- وضع وتنفيذ خطة مناسبة لتمكين أعضاء الهيئة الأكاديمية من التقدم للترقية
- تطوير الموارد المادية المختلفة في القسم من قاعات، وصالات، وملاعب، وذلك وفقًا للمعايير المعترف بها عالميًّا وإقليميًّا؛ حتى تتناسب مع أعداد الطلبة المتزايدة واحتياجات البرنامج
- الاستفادة من نتائج نظام تتبع استخدام الموارد المختلفة للجامعة بشكل دوري ومنتظم في تطوير البرنامج
- تقييم فاعلية نظام الإرشاد الأكاديمي، واتخاذ ما يلزم من ترتيبات وإجراءات؛ ليصبح أكثر فاعلية في مساعدة الطلبة؛ الذين يتعرضون لخطر الإخفاق الأكاديمي.

2.16 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج غير مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بكفاءة البرنامج.**

## 3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

*الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.*

3.1 يوجد تحديد واضح لمواصفات خريجي البرنامج – كما هو مبين على الموقع الإلكتروني للكلية – وتركز تلك المواصفات في مجملها على إعداد مدرس تربية رياضية متميز في عمله، وهذه المواصفات معبرٌ عنها ضمن مخرجات التعلم المطلوبة للجامعة، ومتضمنة في مخرجات التعلم الخاصة بالبرنامج. ويتم التأكد من توافر تلك المواصفات من خلال تقييم مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، وربطها بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، وكذلك من خلال وسائل أخرى مثل استطلاع آراء أرباب الأعمال والخريجين، حيث تستخدم استبانات تم تصميمها خصيصًا لهذه الغايات. وتقدر لجنة المراجعة أن مواصفات الخريجين واضحة ومتسقة مع أهداف البرنامج ومخرجاته، ويتم قياسها وتقييمها. غير أن اللجنة تشعر بالقلق من وجود أدلة على عدم تحقق بعض المواصفات لدى بعض الخريجين (كما هو مبين في الفقرات: 3.4، و3.8). ولذلك تحث لجنة المراجعة الكلية على مراجعة آليتها المستخدمة؛ لضمان رصانة أدوات التقييم، والتأكد من تحقق جميع مواصفات الخريجين التي يسعى البرنامج لتوفيرها بين صفوف خريجيه.

3.2 لدى جامعة البحرين سياسة مقايسة مرجعية رسمية معتمدة عام 2015، ومنشورة على الموقع الإلكتروني للجامعة، وتسعى تلك السياسة لتحقيق معايير أكاديمية بالجامعة تضاهي مثيلاتها إقليميًّا ودوليًّا. وعلى مستوى البرنامج، تقوم لجنة المناهج بكلية التربية الرياضية بإجراء المقايسة المرجعية، ورفع نتائجها إلى مجلس القسم الذي يناقشها، ويرفعها بدوره إلى المستويات الأعلى. وقد أشار أعضاء هيئة التدريس أثناء المقابلات التي أجريت معهم خلال الزيارة الميدانية إلى أنَّ تأسيس البرنامج تم في ضوء الاطلاع على برامج مماثلة في الولايات المتحدة الأمريكية. ومن خلال تقرير التقييم الذاتي تبين أنَّ الكلية قد أجرت مقايسة مرجعية لبعض جوانب البرنامج مع بعض الجامعات العربية والأجنبية، حيث شملت هذه المقايسة المواصفات العامة للخريجين، والخطة الدراسية من حيث عدد الساعات، والمقررات، ولم تقدم للجنة أدلة حول محتوى الدراسة التفصيلية للمقايسة المرجعية، أو كيفية الاستفادة منها في تطوير البرنامج، غير أن تقرير التقييم الذاتي يشير إلى أن

نتيجة المقايسة المرجعية هي أنَّ "هناك قدر من التقارب" بين البرنامج المطروح والبرامج المماثلة. وإذ تقر اللجنة بوجود سياسة رسمية للمقايسة المرجعية على مستوى الجامعة، إلا أنها توصي بأنه ينبغي على الكلية إجراء دراسة وفقًا لسياسة الجامعة الخاصة بالمقايسة المرجعية، والتأكد من شموليتها وتغطيتها لكافة جوانب البرنامج، بما في ذلك مخرجات البرنامج، والاستفادة من نتائجها في تطويره.

3.3 تتبع الكلية سياسة الجامعة في التقييم، التي فُصلت في وثائق متعددة على النحو المبين سابقًا في (الفقرة: 1.8). وقد توصلت اللجنة من خلال اطلاعها على ملفات المقررات، ومن خلال المقابلات مع الطلبة، إلا أنَّ عمليات التقييم تتسم بالشفافية والوضوح خاصةً في المقررات العملية، حيث يتم إعلام الطالب بنتيجة أدائه مباشرةً، كما يتمُّ تزويد الطلبة بتغذية راجعة مكتوبة على الاختبارات التحريرية والأعمال التي يُكَلَّفون بها. ومن خلال المقابلات التي جرت مع الطلبة تبين أنهم على علم جيد بطرائق التقييم، ففي بداية كل فصل دراسي يتمُّ تزويدهم بالخطة التي تتضمن تحديدا لكافة الجوانب المتعلقة بتوصيف المقرر، والتوزيع الزمني لمحتوياته، وطرائق التدريس والتقييم التي سوف تتبع. وتقدر لجنة المراجعة أنَّ هناك سياسات واضحة وإجراءات للتقييم مطبقة ومعروفة لدى الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس وهي تتسم بالشفافية. بيد أنَّ اللجنة لاحظت أن استخدام (rubrics) كأدوات للتقييم محدودٌ جدًّا، وترى اللجنة أن يتم توسيع نطاق استخدامها من خلال إعداد أدوات لتقييم الأداء العملي للطلبة في المقررات العملية، وكذلك لتقييم التقارير، والأبحاث، والعروض التقديمية الطلابية (انظر الفقرة: 1.8). وعلى الرغم من أنَّ مركز ضمان الجودة في الكلية يتسلَّمُ في نهاية كل فصل دراسي ملفًا مستقلًّا يحتوي على كل ما يتعلق بالمقرر بما فيه عمليات التقييم، إلا أن اللجنة لاحظت عدم اتباع آليات محددة ومنتظمة فيما يتعلق بمتابعة عمليات التقييم وأدواته، ومراجعة الدرجات، ومناقشة التقديرات في كل مقرر قبل رفعها لرئيس القسم لاعتمادها بصورة نهائية، فعلى سبيل المثال لا يتم تنفيذ عمليات التدقيق الداخلي للمقررات ذات الشعبة الواحدة، كما لم ينفذ القسم أي تدقيق خارجي لأدوات التقييم المستخدمة، وأعمال الطلبة المقيمة، ولا يوجد دليل على مناقشة تقارير تقديرات الطلبة بصورة رسمية على مستوى مجلس القسم أو مجلس الكلية، وعليه فإن لجنة المراجعة تحث الكلية على وضع آليات لمتابعة تنفيذ سياسة التقييم، وتقييم مدى فاعليتها في ضمان تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج (انظر التوصيات في الفقرات التالية).

3.4 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى اتباع أعضاء هيئة التدريس طرائقَ متنوعةً في تقييم مخرجات التعلم تشمل الاختبارات التحريرية، والتقارير، والأبحاث، والعروض التقديمية الطلابية – خاصة في المقررات النظرية – كما يُقَيَّم الأداء العملي للطلبة في المقررات العملية من خلال اختبارات الأداء التي تُجرى على مدار الفصل الدراسي. ويتم التأكد من توافق عمليات التقييم مع المعايير الأكاديمية من خلال مصفوفة تربط بين مخرجات كل مقرر وشكل تقييمه، ويقوم أستاذ كل مقرر بملء هذه المصفوفة. وقد راجعت اللجنة محتويات ملفات المقررات الدراسية التي تم توفيرها خلال الزيارة الميدانية، ولاحظت تنوع أدوات التقييم المستخدمة، غير أنها رصدت بعض عمليات التقييم غير الملائمة، أو غير المتصلة بمخرجات التعلم المطلوبة للمقرر الدراسي، ففي مقرر أداء وتدريس الرياضات المائية (1) PHEDE102) لوحظ أنه يتم إدراج السباحة الكلابية في الامتحان، ويرصد لها جزء كبير من الدرجات، على الرغم من أنها غير مدرجة في الخطة، ولا في مخرجات التعلم المطلوبة للمقرر. كما استنتجت اللجنة خلال الزيارة الميدانية أن زيادة الأعباء التدريسية على أعضاء الهيئة الأكاديمية، وتكدس الطلبة في القاعات الدراسية، وصالات التدريب يحد كثيرًا من فاعلية تطبيق المعايير السليمة في التقييم، خاصة في المقررات العملية التي تحتاج مساحة لتأديتها، حتى يتم قياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة المتصلة بالمهارات العملية بصورة سليمة. ولذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تقييم مدى فاعلية أدوات التقييم المستخدمة لقياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة في المقررات الدراسية وخاصةً العملية منها.

3.5 لدى جامعة البحرين نظام رسمي واضح يحدد آليات التدقيق والاعتدال الداخلي من حيث ضوابط وضع أسئلة الاختبارات، والتأكد من عدالة التقييم، وصحة وسلامة الدرجات الممنوحة. وفيما يخص تطبيق النظام في برنامج بكالوريوس التربية الرياضية، فإنه يتم تحديد منسق للمقرر الذي يتم تدريسه في أكثر من شعبة، وبواسطة أكثر من مدرس، حيث يقوم المنسق بوضع أسئلة الاختبارات النهائية بالتشاور مع بقية المدرسين المشاركين، والتأكد من توحيد أساليب ومعايير التقييم؛ لتحقيق أكبر قدر من الموضوعية والعدالة بين الطلبة، ولضمان تحقيق مخرجات التعلم المتوقعة، أمَّا فيما يتصل بالمقررات التي تدرس بواسطة مدرس واحد، فيتولى هذه المهام أستاذ المقرر نفسه، وبالتالي لا تخضع أدوات التقييم لهذه المقررات لأي عملية اعتدال داخلي قبل تأدية الطلبة لهذه التقييمات. ويتولى مكتب ضمان الجودة في الكلية المسئولية عن عمليات التدقيق الداخلي لأعمال الطلبة المقيمة، وقد تبين للجنة المراجعة أثناء المقابلات التي جرت مع أعضاء هيئة التدريس ومكتب

ضمان الجودة في الكلية، أنَّ المكتب يراجع ملفات المقررات؛ ليتأكد من احتوائها على كافة الوثائق المطلوبة بما فيها مصفوفة التقييم ونموذج الإجابة. غير أن المقررات ذات الشعبة الواحدة لا تخضع لآلية اعتدال داخلي رصينة، خاصة أنَّ مراجعة ملفات المقررات التي يقوم بها مكتب ضمان الجودة هي تدقيق لمحتويات الملف، ولا تتضمن فحصًا دقيقًا ومتخصصًا لمدى ملاءمة أدوات التقييم لمستوى المقرر، ومحتواه، ومخرجات التعلم المطلوبة له. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية القيام بتنفيذ سياسة واضحة للتدقيق الداخلي تشمل جميع مقررات البرنامج على أيدي المتخصصين.

3.6 توجد لدى الجامعة سياسة للتأكد من توافق عمليات التقييم مع مخرجات التعلم المطلوبة، والتي تعرف بـ "نظام اعتدال الامتحانات وتقويم الطلبة في جامعة البحرين". وقد تم اعتماد تلك السياسة بموجب قرار من مجلس الجامعة في مارس 2015. وتتضمن تلك السياسة آليات للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، وكذلك آليات للاعتدال القبلي والبعدي للامتحانات. وقد تبين للجنة المراجعة من خلال فحص الأدلة والمقابلات التي أجرتها مع أعضاء هيئة التدريس، أنه على الرغم من وجود سياسة حديثة للتدقيق الخارجي، إلا أنَّ الكلية لم تلجأ بصورة رسمية لمُقَيِّمين خارجيين؛ للتأكد من عمليات التقييم، والتأكد من تلبية المعايير المهنية والأكاديمية لكل ما يتعلق بالبرنامج. ولذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية القيام بتفعيل آلية للتدقيق الخارجي للبرنامج.

3.7 أثناء الزيارة الميدانية، فحصت لجنة المراجعة عينات من أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم في مختلف المقررات الدراسية، كما اطلعت على قائمة تضم أسماء الطلبة الذين حصلوا على جوائز في مسابقات محلية وإقليمية. واتضح من الفحص أنَّ مختلف أشكال التقييم التي خضع إليها الطلبة ذات درجة صعوبة ملائمة، كما أنَّ هناك تفاوتًا في مستوى الإنجاز بين الطلبة. كما لاحظت اللجنة أنَّ نسبة نجاح الطلبة ضعيفة في المقررات التي تطرح من قبل كليات أخرى في الجامعة، فعلى سبيل المثال وصلت نسبة النجاح في مقرر الفيزياء (PHYCS104) إلى (53%)، وفي مقرر أساسيات الكمبيوتر (ITBIS105) إلى (48%). وهي نسبة مقلقة، وتستدعي المزيد من الدراسة (راجع الفقرة: 1.3). وقد لاحظت اللجنة أيضًا بعض التباين في التقييم، ففي مقرر الميكانيكا الحيوية لوحظ أن أحد امتحانات منتصف الفصل يتضمن أسئلة لم تدرس للطالب بعد، وفقًا لتقسيم المقرر على المحاضرات، وفي مقرر الرياضات المائية تبين من خلال مطالعة ملفات المقررات

أنه تم تقييم أحد أنواع السباحة على الرغم من أنه غير مدرج في محتوى المقرر (راجع الفقرة: 3.4). ومع أن لجنة المراجعة ترى أن مستوى تحصيل الطلاب في الأعمال التي يقدمونها وطريقة تقييمها مرضية، إلا أنه يمكن تحسينها وفقًا للملاحظات التي سبق أن أبدتها اللجنة في مواضع مختلفة من هذا التقرير.

3.8 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن كلية التربية الرياضية تتبع آليات مباشرة وغير مباشرة؛ للتأكد من تحقيق مخرجات التعلم لكل مقرر من المقررات، وبالتالي تحقيق مخرجات التعلم التي يسعى البرنامج للوصول إليها. وتتم الآليات المباشرة من خلال الاطلاع على درجات الطلبة في المقررات المختلفة ومعدلاتهم التراكمية، ومن خلال مصفوفة ربط أدوات التقييم، ومخرجات التعلم المطلوبة لكل مقرر، ومصفوفة ربط مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. أمَّا الآليات غير المباشرة فتتم من خلال التغذية الراجعة المجمعة من استطلاع آراء أرباب الأعمال، والجهات المستفيدة. وفي الوقت الذي تشير فيه نتائج الطلبة إلى تحقيق تلك المخرجات، يتضمن تقرير التقييم الذاتي جدولًا يشير إلى مستويات رضا متوسطة عن جوانب الإعداد الأكاديمي للخريجين من وجهة نظر أرباب الأعمال، كما تشير دراسة أخرى قُدمت للجنة خلال الزيارة الميدانية إلى أن نسبة الرضا منخفضة بوجه عام عن كافة جوانب إعداد الخريجين من قبل العاملين في وزارة التربية والتعليم، والمديرين، والمدرسين، حيث تتراوح ما بين (20% – 50%). وقد تأكدت اللجنة من ذلك خلال المقابلات التي أجرتها مع أرباب الأعمال والخريجين. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية دراسة أسباب التناقض بين نتائج التقييم المباشر والتقييم غير المباشر المستخدم للتحقق من مستوى إنجازات الخريجين ووضع الاليات المناسبة لمعالجتها.

3.9 يقدم تقرير التقييم الذاتي، إلى جانب الوثائق المساندة، مجموعة من الإحصاءات عن دفعات الطلبة، حيث تقوم عمادة القبول والتسجيل في الجامعة بإجراء تحليل متكامل، وبشكل مستمر حول نسب استبقاء الطلبة، وتقدمهم الدراسي، والوجهة الأولى للخريجين. وقد وجدت لجنة المراجعة أن معدل التسرب كان كبيرًا جدًّا في الأعوام 2007، 2008، حيث وصلت نسبة الخريجين بهما إلى (28.1% و69.5%) من مجمل أعداد الطلبة المقبولين على التوالي، وقامت على إثرها الكلية بإجراء دراسة للوقوف على أسباب هذا التسرب، وقد اطلعت اللجنة على هذه الدراسة، حيث ذكرت

عدة أسباب للتسرب منها: عدم تمكن بعض الطلبة من تحقيق التوازن بين متطلبات الدراسة، والعمل، وعدم الرغبة في دراسة التخصص. وفي العام 2017، انخفضت نسبة التسرب إلى (109) طلبة بنسبة (8%) من إجمالي عدد الطلبة، وترى اللجنة ضرورة تتبع هذه الدفعات حيث أنها في بداية دراستها. كما أن البيانات المقدمة للجنة المراجعة حول نسب استبقاء الطلبة، وتقدمهم الدراسي بحاجة إلى متابعة مستمرة وتحليل أدق لنتائج الدفعات ليتم الاستعانة بها لاحقًا في تحسين البرنامج. وقد ناقشت اللجنة ذلك مع أعضاء هيئة التدريس ومسئولي الجامعة، وتبين أن عمادة القبول والتسجيل يمكنها توفير أي تحليلات دقيقة بناءً على طلب الكلية، غير أن لجنة المراجعة لم تجد أدلة على تتبع إدارة البرنامج لهذه التحليلات. ولذلك تشجع لجنة المراجعة أن تقوم الكلية باستخدام التحليلات الشاملة والتفصيلية عن البيانات المجمعة من عمادة القبول والتسجيل بانتظام في تحسين البرنامج.

3.10 تطبق الكلية نظامًا للتعلم القائم على العمل، يُهيأ من خلاله الطالب أكاديميًّا للانتقال إلى المدارس؛ للقيام بالتدريب العملي الميداني في المراحل الابتدائية، والإعدادية، والثانوية بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم التي تحدد المدارس المستهدفة، وتقسم درجة التقييم إلى (90%) يضعها المشرف، و(10%) تضعها إدارة المدرسة للمرحلتين الابتدائية والإعدادية، في حين تصل النسبة إلى (70%) للمشرف، و(30%) لإدارة المدرسة في المرحلة الثانوية، وتشير سياسات الجامعة أنه من المتوقع أنَّ يقوم أستاذ المقرر بخمس زيارات في المتوسط للطالب أثناء أدائه للحصص في المدارس، بغرض تقييم أداء الطالب وتوجيهه في تلك المقررات، وفقًا لاستمارة تقييم معدة خصيصًا لهذه الغاية. غير أنه قد تبين للجنة المراجعة من خلال المقابلات التي جرت مع الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس أنَّ أستاذ المقرر قد لا يتمكن في كثير من الحالات من القيام بالزيارات الخمس؛ نتيجة كثرة أعداد الطلبة، وزيادة الأعباء الأكاديمية الملقاة على كاهله. كذلك لاحظت اللجنة من خلال تفقد ملف المقرر الدراسي الذي تم تقديمه خلال الزيارة الميدانية، أن بيانات زيارات التقييم ليست متاحة أو موثقة دائمًا في سجلات تراكمية لمتابعة مدى تقدم الطالب أثناء فترة التدريب العملي. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية متابعة تنفيذ أدوات وآليات تقييم الطلبة في مقررات التدريب العملي، لضمان الالتزام بها، وتنظيم سجلات تتضمن معلومات وافية حول زيارات المتابعة التي يقوم بها المشرفون للطلبة أثناء التدريب العملي.

3.11 توجد لدى جامعة البحرين سياسة رسمية تشير إلى أنه على البرامج الأكاديمية الاستعانة بمجالس استشارية لدعمها، كما ينص بوضوح على مهامها، والتي تتضمن تقديم التغذية الراجعة بشأن الاحتياجات المهنية للبرنامج، واحتياجات سوق العمل. كما اطلعت اللجنة على الأدلة التي قدمتها الكلية حول نظام عمل المجلس الاستشاري الخاص بالبرنامج، غير أن برنامج بكالوريوس التربية الرياضية لم يفّعل هذه السياسة حتى تاريخ الزيارة الميدانية. ومن خلال المقابلات التي جرت مع القائمين على البرنامج أثناء الزيارة الميدانية، تبين أن مجلس الكلية يستعين بأعضاء خارجيين في تشكيله؛ يدعوهم بين الحين والآخر لحضور اجتماعات مجلس الكلية، إلا أنَّ لجنة المراجعة وجدت أن حضورهم غير منتظم على حسب ما تبين من محاضر اجتماعات مجلس الكلية. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تفعيل سياسة الجامعة وإنشاء مجلس استشاري خاص بالبرنامج، مع اختصاصات وآليات واضحة لعمله، والاستفادة من قراراته في تطوير البرنامج.

3.12 تقوم الكلية باستطلاع آراء الخريجين وأرباب الأعمال من خلال الاستبانات المخصصة لذلك، وقد فحصت لجنة المراجعة هذه الاستبانات ووجدت أنها بحاجة للتطوير، لتشمل جوانب أكثر عمقًا؛ وذلك للحصول على تغذية راجعة نوعية، قد تمثل مرتكزًا مهمًّا جدًّا لعملية تطوير كفاءة الخريجين. واطلعت اللجنة على آخر دراسة أجرتها الكلية – من حوالي عشر سنوات – لاستطلاع آراء أرباب الأعمال عن مستوى الخريجين، تبين فيها أن مستويات رضا الجهات المستفيدة عن الخريجين ليست عالية – (انظر الفقرة: 3.8). وقد توصلت اللجنة من خلال المقابلات مع أرباب الأعمال والخريجين أنَّ الخريجين يمتلكون مستويات مرضية إلى حد ما فيما يتعلق بالجانب المعرفي، مع بعض النقص في الإلمام ببعض الجوانب مثل الإصابات، والتشريح، والتغذية. كما تبين للجنة أن الخريجين واجهوا صعوبات عند التحاقهم بالعمل لأول مرة؛ أرجعها بعضهم لعدم حصولهم على التدريب الكافي والملائم أثناء الدراسة. وترى اللجنة أن هذه الأمور لها تأثير سلبي على وصفين من مواصفات الخريجين وهما: "لديه الخبرات العملية التخصصية التي تجعله متميزًا في عمله"، و"لديه إلمام واسع بمهنة مدرس التربية الرياضية". كما أشار خريجو البرنامج خلال المقابلات التي جرت معهم إلى تدني مستواهم في اللغة الإنجليزية، برغم أنَّ متطلبات سوق العمل في البحرين تستدعي امتلاكهم لمستويات أفضل في اللغة الإنجليزية. ولذلك، تحث لجنة المراجعة الكلية على مراجعة آلياتها المستخدمة لاستطلاع آراء أرباب الأعمال والخريجين، وأنَّ تقوم بتنفيذ هذه

الاستطلاعات بشكل دوري، وأن تستفيد من نتائجها لتطوير البرنامج ومخرجاته (انظر التوصية في الفقرة: 4.8).

3.13 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- وجود مواصفات واضحة للخريجين متسقة مع أهداف البرنامج ومخرجاته ويتم قياسها وتقييمها
- هناك سياسات واضحة وإجراءات للتقييم مطبقة ومعروفة لدى الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، وهي تتسم بالشفافية.

3.14 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- إجراء دراسة وفقًا لسياسة الجامعة الخاصة بالمقايسة المرجعية والتأكد من شموليتها وتغطيتها لكافة جوانب البرنامج، بما في ذلك مخرجات البرنامج، والاستفادة من نتائجها في تطويره
- تقييم مدى فاعلية أدوات التقييم المستخدمة لقياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة في المقررات الدراسية وخاصةً العملية منها
- تنفيذ سياسة واضحة للتدقيق الداخلي تشمل جميع مقررات البرنامج على أيدي المتخصصين
- تفعيل آلية للتدقيق الخارجي للبرنامج
- دراسة أسباب التناقض بين نتائج التقييم المباشر والتقييم غير المباشر المستخدم للتحقق من القيام بتقييم مدى فاعلية آلياتها المباشرة والمستخدمة للتحقق من مستوى إنجازات الخريجين ووضع الاليات المناسبة لمعالجتها
- متابعة تنفيذ أدوات وآليات تقييم الطلبة في مقررات التدريب العملي، لضمان الالتزام بها، وتنظيم سجلات تتضمن معلومات وافية حول زيارات المتابعة التي يقوم بها المشرفون للطلبة أثناء التدريب العملي
- تفعيل سياسة الجامعة وإنشاء مجلس استشاري خاص بالبرنامج، مع اختصاصات وآليات واضحة لعمله، وأن تقوم بتفعيل تلك السياسة، والاستفادة من قراراته في تطوير البرنامج.

### 3.15 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأنَّ **البرنامج غير مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بالمعايير الأكاديمية للخريجين.**

## 4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

*تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.*

4.1 تتبع جامعة البحرين سياسات وأنظمة واضحة تتعلق بإدارة وتقديم البرنامج، متاحة على موقعها الإلكتروني، كما أنها تصدر كتيبات خاصة بتلك السياسات والأنظمة، وتتاح لكافة الأطراف ذات العلاقة، كذلك تتوفر المعلومات الأساسية عن هذه السياسات في دليل الطالب. كما أن هناك سياسة لإدارة نظام الجودة بالجامعة يضطلع بها مركز ضمان الجودة بالجامعة، الذي يباشر عملية إدارة الجودة ويشرف على تنفيذها في الكليات بوجه عام. وقد أكد الطلبة الذين جرت مقابلاتهم علمهم بتلك السياسات والإجراءات، كما أظهر أعضاء الهيئة الأكاديمية الذين قابلتهم اللجنة خلال الزيارة الميدانية فهمًا واضحًا وإلمامًا بتلك السياسات والأنظمة. ومن خلال فحص الأدلة المقدمة ترى لجنة المراجعة أنَّ السياسات والأنظمة والإجراءات المتبعة لإدارة البرنامج كافية لاحتياجاته، حيث تبنى على التدرج والتخصص كما توجد آليات لمراجعة تطبيقها من ضمنها وضع التقارير الدورية، ومراجعة تطبيق خطط التحسين المستمرة، ودراسة التقييم الذاتي. وبناءً على ذلك، تقّدر لجنة المراجعة وجود سياسات واضحة وأنظمة لإدارة وتنفيذ البرنامج، معروفة لدى الجهات ذات العلاقة، وتتم مراجعتها باستمرار. غير أن لجنة المراجعة لاحظت، كما تمت الإشارة إليه في أكثر من موضع من هذا التقرير، إلى عدم التنفيذ الفاعل لبعض هذه السياسات في برنامج بكالوريوس التربية الرياضية، وتحث اللجنة الكلية على معالجة هذا الأمر.

4.2 هناك هيكل تنظيمي واضح للكلية يوضح نظامًا هرميًّا لتدرج خطوط المسئولية والمحاسبة، وذلك وفقًا للمرسوم بقانون رقم: (12) لسنة 1986، بشأن إنشاء وتنظيم جامعة البحرين المعدل بالمرسوم بقانون رقم: (18) لسنة 1999، كما هو موضح في تقرير التقييم الذاتي، حيث تقع على عميد الكلية مسئولية إدارة الكلية بوجه عام، ويتبعه العديد من المكاتب والأقسام كمكتب الدراسات العليا، ومكتب ضمان الجودة، وقسم التربية الرياضية، كما يترأس مجلس الكلية الذى يتولى تصريف شئونها بوجه عام، أما بالنسبة لشئون القسم وإدارته فتتم من خلال مجلس القسم الذي يترأسه رئيس القسم، ويستعين بعدد من اللجان الفرعية في تأدية مهامه، ومن خلال المقابلات التي تمت مع

أعضاء المجلس تبين للجنة المراجعة أنَّ هناك توزيعًا عادلاً للأدوار بين كافة أعضاء هيئة التدريس في تأدية مهام اللجان الفرعية، وتنفيذ قرارات مجلس القسم، كما تبين من خلال المقابلات التي جرت مع الإدارة العليا للبرنامج أنَّها قادرة على متابعة سير العمل سواء في القسم أو في الكلية بشكل يتحلى بالمصداقية. وبناءً على ذلك، تقدر لجنة المراجعة وجود قيادة مسئولة عن إدارة البرنامج، مع أنها تلاحظ صعوبة إدارة البرنامج بكفاءة في ظل محدودية الموارد المادية والبشرية.

4.3 تتم إدارة نظام الجودة داخليًّا من خلال مكتب ضمان الجودة في الكلية، حيث يقوم بالتنسيق مع مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة؛ لتنفيذ متطلبات جودة البرنامج وتطويرها، والتأكد من حسن تطبيق السياسات والآليات المتبعة في القسم والكلية، ويشرف على تلك العملية عميد الكلية، ومدير مكتب ضمان الجودة، ويوفر دليل ضمان الجودة شرحًا واضحًا لسياسات وإجراءات ضمان الجودة داخل الكلية، ومن خلال المقابلات التي جرت أثناء الزيارة الميدانية مع الإدارة العليا للبرنامج، وأعضاء هيئة التدريس تبين أن مكتب ضمان الجودة في الكلية يتلقى كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بجودة البرنامج، ويقوم بتحليلها، ثم يعرض بعد ذلك نتائج البيانات التي تم تحليلها على اللجان والمجالس المختصة؛ للاستعانة بها في تطوير البرنامج، ومن بين التطويرات التي تم إدخالها على البرنامج وفقًا لتلك التحليلات: زيادة عدد الساعات المعتمدة للمقررات العملية من ساعة إلى ساعتين، وكذلك توحيد الامتحانات بين الشُّعب المختلفة. وبناءً على ذلك، تقر لجنة المراجعة بوجود نظام واضح لإدارة ضمان الجودة في الكلية يتابع تنفيذ متطلبات الجودة بشكل مستمر، غير أنها تشجع الكلية على قياس مدى فاعلية إجراءات ضمان الجودة في تطوير مخرجات البرنامج.

4.4 وفقًا لتقرير التقييم الذاتي المقدم عن البرنامج، فإن مكتب ضمان الجودة في الكلية يهتم بنشر ثقافة الجودة بوجه عام بين أعضاء الهيئة الأكاديمية والهيئة الإدارية، وقد تضمن تقرير التقييم الذاتي والأدلة المساندة قائمة بورش العمل، والدورات التي نظمها المكتب بالتعاون مع مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة؛ لنشر تلك الثقافة، ورفع درجة الوعي لدى الهيئة الأكاديمية بنظام الجودة وإدارته، ومنها ورش عن إعداد تقرير التقييم الذاتي، ووضع خطط التحسين لملفات المقررات، وورشة عمل لقياس مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات والتعليم على استخدام نظام التعليم باستخدام Blackboard، وقد أظهر أعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية فهمًا ووعيًا بمتطلبات تحقيق الجودة

خلال المقابلات الشخصية التي أُجريت معهم. غير أن أثر الورش التدريبية ما زال محدودًا كما تبين من ملفات المقررات التي تم توفيرها أثناء الزيارة الميدانية. وحيث تقر لجنة المراجعة بوجود نظام واضح لإدارة نظام الجودة في الجامعة والكلية، ويتم عقد ورش ودورات؛ لترسيخ ثقافة الجودة لدى أعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية إلا أن اللجنة تعبر عن قلقها من قلة عدد الطاقم الأكاديمي، الذي يترتب عليه زيادة الأعباء التدريسية عليهم، مما يؤثر على تنفيذ متطلبات ضمان الجودة بشكل فاعل.

4.5 تتبع الكليةُ سياسةَ الجامعة في إجراءات وآليات طرح برامج جديدة، حيث تتم من خلال لجنة مشكلة على مستوى القسم تعرض عملها على لجنة المناهج بالقسم؛ ثم يتم عرضها على مجلس القسم الذي يرفع توصياته بشأن الخطة للعميد الذي يقوم بدوره بعرضها على لجنة المناهج في الكلية، ثم مجلس القسم، ثم لجنة المناهج في الجامعة؛ مما يظهر تدرجًا مناسبًا وآلية واضحة لإعداد برامج جديدة. وتنص سياسة الجامعة في هذا الشأن على ضرورة الاستعانة بدراسة تحليلية توضح سبب طرح البرنامج الجديد، أو الحاجة لتطوير برنامج قائم، واستطلاع آراء المعنيين والمستفيدين كالطلبة وأرباب الأعمال وغيرهم، إلا أن الكلية لم تقم بفتح برامج جديدة خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وعليه، تقر لجنة المراجعة بوجود سياسة مناسبة لطرح برامج جديدة في الكلية.

4.6 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن الكلية تقدم تقريرًا سنويًّا عن البرنامج إلى مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة، استنادًا إلى سياسة الجامعة لضمان جودة وتعزيز البرامج الأكاديمية، وتتولى لجنة ضمان الجودة في الكلية إجراء المراجعة السنوية للبرنامج في ضوء البيانات التي يتم تجميعها من خلال اجتماعات مجالس الأقسام، ومجلس الكلية، والتغذية الراجعة المنبثقة عن المصادر المختلفة (أعضاء الهيئة الأكاديمية، الطلبة، الخريجين، أرباب الأعمال). ويتم مناقشة التقرير على مستوى القسم، وإصدار التوصية المناسبة تجاهه، وبعد ذلك يرفع إلى مجلس الكلية، ثم إلى لجنة المناهج في الجامعة. وقد اطلعت اللجنة على تقارير المراجعة السنوية للبرنامج، حيث تهدف التقارير إلى قياس مدى كفاءة البرنامج، ووضع خطط التحسين المناسبة لتطويره، وفي ضوء ذلك تم إدخال العديد من التحسينات على المقررات منها على سبيل المثال: تغيير اسم مقرر الجبر والدوال (MATH 108)، إلى الإحصاء التربوي، وكذلك تمت مراجعة مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، واستراتيجية الإرشاد الأكاديمي. وتعرب لجنة المراجعة عن

تقديرها لوجود ترتيبات ملائمة ومطبقة للتقييم السنوي للبرنامج في ضوء البيانات التي توفرها تقارير المراجعة السنوية، إلا أنها – ومع ذلك – ترى ضرورة تحديث دراسات حاجات سوق العمل، وإنشاء المجلس الاستشاري، والأخذ بمشورته في تقييم البرنامج.

4.7 تنص سياسة الجامعة لضمان الجودة على إجراء مراجعة للبرامج بصفة دورية، ويبين تقرير التقييم الذاتي كيفية وضع خطط التحسين وتنفيذها بناءً على المراجعة الدورية للبرنامج. وقد فحصت اللجنة آخر تقرير مراجعة للبرنامج بتاريخ 10 يناير 2016، والذي قام به عضوان متخصصان في ضمان الجودة من داخل الجامعة، إلا أنهما ليسا متخصصين في مجال التربية الرياضية، وتضمن التقرير مراجعة عدة جوانب في البرنامج تشمل مراجعة الخطة الدراسية، ومخرجات المقررات، وأهداف البرنامج ومخرجاته، ورسالة الكلية وأهدافها، وذُيِّلَ التقرير بنتائج وتوصيات لتحسين وتطوير البرنامج. وإذ تلاحظ اللجنة قيام الجامعة بمراجعة داخلية للبرنامج، إلا أنها تحث الجامعة على الاستفادة من الخبرات الاحترافية للمتخصصين في مجال التربية الرياضية من خارج الجامعة عند القيام بالمراجعة الدورية للبرنامج (انظر فقرة: 3.6).

4.8 يتبع مركز ضمان الجودة في الجامعة سياسات وإجراءات واضحة لتجميع وتحليل الآراء، كما يقوم بإجراء العديد من الاستطلاعات والاستبانات لقياس مدى جودة البرنامج، ومدى رضا الطلبة والخريجين عنه، بعضها سنوي وبعضها الآخر فصلي، بالإضافة لبعض الاستبانات الخاصة بأمور معينة كترك العمل أو الخروج من البرنامج. وقد اتضح للجنة المراجعة من خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، وإدارة الجودة أنَّ مركز ضمان الجودة في الجامعة قد قام بتحويل نظام الاستبيان الورقي الذي يقوم به الطلبة إلى النظام الإلكتروني؛ لتسهيل عملية تجميع وتحليل آراء الطلبة، وترسل نتائج تلك الاستبانات لأستاذ المقرر، ورئيس القسم المعني في نهاية كل فصل دراسي، وإذا تدنت نتيجة تقييم أستاذ المقرر عن (60%) يقوم العميد بمخاطبته، وقد يصل الأمر إلى حد توجيه تنبيهٍ له. وقد علمت لجنة المراجعة خلال المقابلات الشخصية التي أجرتها مع أعضاء الهيئة الأكاديمية أن أساتذة المقرر يستفيدون من آراء الطلبة في تطوير طريقة تقديمهم للمقررات، إلا أن ذلك يتم بشكل فردي، ولم يتضح للجنة المراجعة مدى استعانة القائمين على البرنامج بآراء الجهات الأخرى ذات الصلة في إجراء تحسينات على المقررات، أو اقتراح تحسينات على البرنامج. فعلى الرغم من أن تقرير التقييم الذاتي ينص على أن البرنامج يستفيد من نتائج

استطلاع آراء الخريجين وأرباب الأعمال، إلا أنَّ الأدلة التي قدمت تشير إلى أن آخر دراسة أجرتها الكلية لاستطلاع آرائهم عن مستوى الخريجين كانت قبل حوالي عشر سنوات (انظر الفقرة: 3.12)، كما وجدت اللجنة أن آراءهم وآراء خريجي البرنامج التي أبدوها خلال المقابلات، وعلى رأسها تطوير مستوى الخريج في اللغة الإنجليزية، ورفع درجة الإعداد البدني لم تكن واضحة في الخطة الجديدة. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية أن تضع وتنفذ آلية واضحة لتحليل التغذية الراجعة للأطراف ذات العلاقة المختلفين، وأن تستفيد من النتائج بشكل متكامل في تطوير البرنامج ومخرجاته.

4.9 وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، يقوم مدير مكتب ضمان الجودة في الكلية بالتعاون مع مركز ضمان الجودة في الجامعة بوضع خطة لإنجاز عدد من ورش العمل والدورات التطويرية لأعضاء هيئة التدريس. وقد اطلعت لجنة المراجعة على قائمة بالورش والدورات التي حضرها أعضاء هيئة التدريس في السنوات الخمس الماضية، وقد تبين أن جميعها مرتبطة بعملية ضمان الجودة. إلا أن اللجنة لاحظت أنه لا يوجد استطلاع ثابت عن احتياجات التنمية المهنية للهيئة الأكاديمية؛ يتم على أساسه تحديد ورش العمل والدورات. وفي ظل عدم تطبيق نظام شامل للتقييم السنوي لأداء أعضاء هيئة التدريس، خلافًا لتقييم الطلبة في نهاية الفصل الدراسي، يصبح تحديد برامج التطوير عشوائيًّا، ولا يتصل بشكل واضح باحتياجات الهيئة الأكاديمية بالقسم، مما يضعف فاعليته. وعليه، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية تنفيذ آلية واضحة لتحديد الاحتياجات التدريبية لأعضاء الهيئة الأكاديمية؛ يساهم فيها أعضاء الهيئة الأكاديمية بشكل مباشر مع ربطها بتقييم سنوي مناسب لأعضاء هيئة التدريس.

4.10 لا توجد أدلة على قيام الكلية بدراسات رسمية حديثة لتوفير المعلومات التفصيلية التي تمكن من تحديد احتياجات سوق العمل، والتأكد من أنَّ البرنامج يواكب التطورات الحديثة، حيث أن آخر دراسة أجريت كانت عام 2007، ومن بعدها لم تجر أي دراسات، واستندت الدراسة على مسح شامل لسوق العمل، وخاصة فيما يتعلق بالمهن ذات العلاقة بالتخصص (التدريب والإدارة والإشراف، والتأهيل الصحي)، مثل حصر الأندية الصحية، والمرافق الرياضية في الفنادق والمنتجعات السياحية، كما تضمنت إحصائيات حول الأندية الصحية، ومراكز اللياقة البدنية الخاصة المنتشرة، وما تتضمنه من مرافق، وعمال، وفرص عمل محتملة، وكذلك دراسة احتياجات

المؤسسات التعليمية العامة والخاصة من المهن ذات العلاقة بالتخصص، غير أنه حتى هذه النتائج لم تنعكس على تطوير البرنامج، حيث بقي البرنامج بشكل أساسي يهدف إلى تخريج مدرسي تربية رياضية للمراحل الابتدائية، والإعدادية، والثانوية. ومن ثم، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية القيام بإجراء دراسات رسمية منتظمة لحاجات سوق العمل القصيرة والطويلة الأمد، والاستفادة من نتائج هذه الدراسات؛ لتطوير أهداف البرنامج ومخرجاته.

4.11 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة، تود اللجنة أن تشير، *مع التقدير*، إلى ما يلي:

- وجود سياسات واضحة وأنظمة لإدارة وتنفيذ البرنامج، معروفة لدى الجهات ذات العلاقة، وتتم مراجعتها باستمرار
- وجود قيادة مسئولة عن إدارة البرنامج
- وجود ترتيبات ملائمة ومطبقة للتقييم السنوي للبرنامج في ضوء البيانات التي توفرها تقارير المراجعة السنوية.

4.12 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأن على الكلية القيام بما يلي:

- وضع وتنفذ آلية واضحة لتحليل التغذية الراجعة للأطراف ذات العلاقة، وأن تستفيد من النتائج بشكل متكامل في تطوير البرنامج ومخرجاته
- تنفيذ آلية واضحة لتحديد الاحتياجات التدريبية لأعضاء الهيئة الأكاديمية؛ يساهم فيها أعضاء الهيئة الأكاديمية بشكل مباشر مع ربطها بتقييم سنوي مناسب لأعضاء هيئة التدريس
- إجراء دراسات رسمية منتظمة لحاجات سوق العمل القصيرة والطويلة الأمد، والاستفادة من نتائج هذه الدراسات؛ لتطوير أهداف البرنامج ومخرجاته.

4.13 **الحُكم النهائي:**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأنَّ **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بفاعلية إدارة وضمان الجودة.**

## 5. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقييم الذاتي الذي قامت المؤسسة بإعداده، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية في الاعتبار، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع دليل مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية لعام 2012، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب:

**إنَّ برنامج بكالوريوس التربية الرياضية الذي تطرحه كلية التربية الرياضية في جامعة البحرين على قدر محدود من الثقة.**